

الإقطاع الإسلامى

أصوله وتطوره - دراسة مقارنة

تمهيد فى مدلول الإقطاع والقطاعية - أصول الإقطاع فى الإسلام : العامل الدينى والمؤلفة قلوبهم - العامل الاجتماعى - العامل الاقتصادى - صفايا الرسول أو قطاعه الخاصة - الخلفاء الراشدون والإقطاع - عمر وتنظيمه - المراعى والإقطاع - المعادن واقطاعها - أصول الإقطاع بين الشرق والغرب - الأوضاع الجديدة التى أثرت فى انتشار الإقطاع الإسلامى منذ العهد الأموى : العامل السياسى أو تطور الخلافة إلى ملك - اتساع رقعة الدولة الإسلامية وبروز ظاهرة « الأبلجاء » (Feudalisation) وهى صورة من الإقطاع الإسلامى - ثراء الدولة الإسلامية وترف أولى الأمر - شخصية ولى الأمر - الولايات القطاعية - تطور الإقطاع الإسلامى إلى إقطاع حربى - بنو بويه يمهدون - السلاجقة والإقطاع الحربى وأهدافه .

أقدم ما عرف عن النظام الإقطاعى فى الإسلام ، ما ورد عن النبى على أثر قيام الدولة الإسلامية فى المدينة بعد هجرته إليها ، حيث أضحى رأس الحكومة الإسلامية الناشئة ؛ ولا يعيننا ، فى هذا المقام ، أن نوغل فى الزمن السحيق لنرى صوراً من الإقطاعات القديمة ، تقرب من هذا النظام أو تبعد عنه : فى العصر الفرعونى أو فيما تلاه من عصور كعصر البطلمة ، أو بعض صوره منه فى العصر الرومانى ، كذلك فى بلاد فارس أو الجزيرة العربية ؛ ولا يعيننا بعد هذا ، أو لا يدخل فى نطاق هذا البحث ، أن نبحت الصور السيئة أو الجانب الكرى الذى تطور إليه الإقطاع فى العصر الحديث ، من تملكك أراضى الدولة ، لصفوة مختارة ، ليس من الضرورى أن تكون خير الناس ، بغير ثمن ، أو بثمان اسمى .

والإقطاع أو الإقطاعية أو النظام الإقطاعي ألفاظ جرى العرف والتاريخ على أنها مترادفات للسوء والعهود البائدة ، بل إن كل سوء ومكروه أو ظلم واستبداد ، إنما يوصم بالاقطاع أو الاقطاعية ، كما وصفت به حالة فرنسا قبيل الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر الميلادي . على أنها ظلت بهذا المعنى حتى العصور الحديثة . ولقد أوضح المؤرخون خصائص المجتمع الذي يسوده هذا النظام ، وفصلوا أركانه ، بأنه مجتمع جامد طبق البنيان ، وصل في تطوره إلى حد التطرف من حيث اعتماد فريق منه ، انحدار إلى الطبقات الدنيا ، على فريق آخر تسنم ذروة الرفعة ، واعتصب لنفسه كل الحقوق والامتيازات كما اختص بوظائف هي من أخص وظائف الدولة في العرف الحديث . ولم يكن استعمال المؤرخين وغيرهم من بحاث العصور الوسطى الغربية ، لهذا اللفظ والتقنين لأحداثه مجتمعة ومتفرقة ، إلا بعد نهاية العصر الإقطاعي ؛ وربما كان هذا الجانب من أبرز ما يميز الإقطاعية الغربية عن النظام الإقطاعي في الإسلام ، ذلك الذي بدأ بهذا اللفظ وبقوانينه ، بشكل ساذج بسيط وهدف لإصلاح حيوى ، لا يخفى وراءه السوء الذى تطور إليه فيما بعد .

ثم إن ما تفعله بعض الحكومات الحديثة من إقطاع المقاطع في الأرض البور الصالحة للزراعة ، لفريق من الناس ، هذا بيع ولا يدخل في معنى الإقطاع التاريخي ، كما أن الإقطاعات في العصر النبوي ، أغلبها من أرض « الموات » المحتاجة إلى إصلاح واستغلال ؛ أما الأرض المزروعة فعلا ، فقد قيدت تقييداً كبيراً رغم أن التثبوت وما ينضاف إلى الدولة الإسلامية ، كانت من حق القائمين وهم رجال الجيش (في الفئء والغنائم) .

وينصب البحث ، بعد هذا العرض العام للصور المختلفة لمذلول الإقطاع والإقطاعية على دراسة الإقطاع الإسلامي ، وهو الذى يعنينا ، منذ نشأته في العصر النبوي وانتشاره وتطوره في الدولة الإسلامية ، مبرزين خصائصه كما تنطقها الحوادث .

أضحى الرسول رأس الحكومة الإسلامية على أثر هجرته إلى المدينة . وبدا له في ذلك الوقت المبكر عدة عوامل دفعت به إلى هذا التشريع . وأهم عامل هو العامل الديني ، إذ اقتضى ما استهدفه من نشر الإسلام ودعم قواعده ، أن يتألف على الإسلام من يرى تأليفه صلاحاً ، والمؤلفة قلوبهم بنص القرآن من بين المستحقين للصدقة ، جاء في حقهم : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله والله عليم حكيم » (١) ، ولا ينبغي لفظ الصدقة أن تكون ما لا منقولاً أو عقاراً ثابتاً وقد شملت النوعين فعلاً ، ومن العقار الثابت الأرض ؛ كما لا ينبغي معنى الصدقة أن تسمى الأرض الممنوحة إقطاعاً ، ودلت الشواهد الكثيرة على أنها منحت تحت هذا الاسم كذلك . وأهم وثائق الإقطاع التي كتبت لهذا الغرض ، فيما يبدو ، وثيقة إقطاع تميم الداري وإخوته ، كتبها لهم على بن أبي طالب بأمر الرسول عام ٩ من الهجرة (٦٣٠ م) وهي :

« نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتبه »

« تميم الداري وإخوته في سنة تسع من الهجرة بعد منصرفه »

« من غزوة تبوك في قطعة آدم من خف أمير المؤمنين على وبخطه »

« نسخته كهيئته »

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« هذ ما أنطى محمد رسول الله تميم »

« الداري وإخوته حَبِروا والمرطوم »

« وبيت عينون وبيت إبراهيم وما فيهن »

« نطية بت بذمتهم ونفذت وسلمت ذلك لهم »

« ولأعقابهم فن أذاهم أذاه الله ، فن أذاهم »

« لعنه الله . شهد أبو بكر بن أبي قحافة وعمر بن
 « الخطاب وعثمان بن عفان ؛ وكتب علي بن
 « أبي طالب وشهد » (١)

جُدد الكتاب في عهد أبي بكر ، ولما تم فتح فلسطين على عهد عمر بن الخطاب ، اشترط الخليفة في كتاب أرسله إلى عمرو بن العاص بفلسطين ، ألا يسلم الدارين أقطاعهم إلا إذا جلا أهل القرى المقطعة عنها وإلا « فهي لهم وأحق بهم » (٢) . أكثر من ذلك ، حدد عمر نوع الملكية وحقوق المقطعين فجعل الأقطاع وقفاً ، بمعنى لا يملك المقطعون بيع رقبته ، واشترط عليهم أن يكون ثلث خراجهم صدقة لأبناء السبيل وثلث لعمارتهم وثلث الأخير للدارين (٣) . وأقر الأمويون هذا الإقطاع ، بل إن الخليفة سليمان بن عبد الملك ، كان إذا مر بهذه القطيعة لم يعرج عليها ويقول : « أخاف أن تصيبنى دعوة النبي » (٤) . ولم يتعرض لهذا الأقطاع أحد من الأمراء والولاة إلا الأمير سُقمان بن أرتق (٥) ، وإلى فلسطين من قبل السلاجقة ،

(١) ابن عساکر : التاريخ الكبير ج ٣ ص ٣٥٤ ، العمري : مسالك الأبصار ج ١ ص ١٧٤ ، القلقشندي : صبح الأعشى ج ١٣ ص ١١٩ - ١٢٢ ، المقریزی : ضوء الساری بمعرفة خبر تميم الداری (مخطوط) ورقة ١٦٥ ، ١٦٦ ، مجير الدين الحنبلي : الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل ج ٢ ص ٤٢٩

(٢) صبح الأعشى ج ١٣ ص ١٢٠ . ١٢١ ، التاريخ الكبير : ج ٣ ص ٣٥٣

(٣) ضوء الساری ورقة ١٦٨ ، صبح الأعشى ج ١٣ ص ١٠٤ .

(٤) ضوء الساری ورقة ١٦٧ ، البلاذري : فتوح البلدان ص ١٣٥ .

(٥) الأمير قطب الدين سقمان بن أرتق بك بن اكسب التركاني ، ولي فلسطين نيابة عن تتش أخى السلطان ملكشاه السلجوقي ، وكان تتش قد أقطع الشام كله (مسالك الأبصار ج ١ ص ١٧٥ ، القلانسي : ذيل تاريخ دمشق . صفحات : ١٣١ - ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، وغيرها ... ، السلوك (نشر الدكتور محمد مصطفى زيادة ، ج ١ ص ٨٦ ، ٢٤٩ ، ٤٤١ ، أبو المحاسن النجوم الزاهرة ج ٥ ص ١٠٦ ، ١٤٧ ، ١٥٩ ، وغيرها ... ، سيد أمير على : مختصر تاريخ العرب (ترجمة رياض رافت ، ص ٢٧٧) .

فى القرن الخامس الهجرى ؛ إذ استفتى الفقهاء فى شرعية بقاءه لسلالة الدارين حتى ذلك الوقت ، فمنهم من أفتى بعدم جوازه بحجة أن النبى أقطع ما لا يملك ؛ غير أن الشيخ الغزالى ، حين استفتى ، طعن فى الفتوى السابقة ، وقال بصحة الإقطاع ، مستدلاً بالحديث « زويت لى الأرض ، فرأيت مشارقها ومغاربها.... » وعقب قائلاً : « فوعده صدق وكتابه حق »^(١) وعلى أساس هذا رأى ظل الإقطاع بأيدى أصحابه .

وترجع أهمية هذا الإقطاع ووثيقته إلى بقاءها حتى القرن العاشر الهجرى والسادس عشر الميلادى ، ومن رأى الوثيقة من المورخين : ابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ (١١٧٥ م) ، وابن فضل الله العمرى المتوفى سنة ٧٤٢ هـ (١٣٤١ م) وأبو اليمن مجير الدين الحنبلى المتوفى سنة ٩٢٧ هـ (١٥٢٠ م) وظلت حتى القرن العاشر الهجرى حجة للدارين ، يستنصرون بها ولى الأمر القائم إذا تعرض لهم أحد بمكروه فيما يتعلق بجيازتهم وتوارثهم ذلك الإقطاع . والوثيقة محفوظة فى صندوق من الأبوس وملفوفة فى خرقة حرير ، ومعها كتاب من الخليفة المستنجد العباسى بتأكيد حقوقهم^(٢).

* * *

وأبو رقية تميم ، يبنى الأصل ، سكن الشام ووفد مع من وفد على الرسول المدينة ومعه رهط الدارين ، عام ٩ هـ (٦٣٠ م) والراجح أنه أسلم بمكة قبل هجرة الرسول إلى يثرب ، وكتابه بالإقطاع كان تجديداً لما كتب فى مكة . قال للنبى ، لنا جيرة من الروم ، لهم قرىتان ، يقال

(١) ضوء السارى ورقة ١٧٠ ، الشعراى : الميزان (فى الفقه) ج ١ ص ٢٠٨ ، مختصر تذكرة الإمام عبد الله القرطبى (للمؤلف السابق ، ص ١٠٤) .

(٢) مسالك الأبصار ج ١ ص ١٧٣ ، ١٧٦ ، التاريخ الكبير ج ٣ ص ٣٥٣ ، الأنس الجليل ج ٢ ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

لأحدهما خبرى والأخرى بيت عينون ، فإن فتح الله عليك الشام فهبهما لى »
قال : « هما لك (١) »

هذه قصة تميم واقطاع تميم . ومن الوفود التى جاءت فأسلمت فتألفها
الرسول : وفد طيء ، رأسهم وسيدهم زيد الخيل الذى سماه النبي
زيد الخير . أقطعه الرسول قرية فيّند ، فى منتصف الطريق بين مكة
والكوفة ، وكتب له بذلك الإقطاع كتاباً (٢) ؛ ولما وفد حمزة بن مالك بن
نمط سيد همدان قال له الرسول : نعم الحى همدان ، ما أسرعها إلى
النصرو أصبرها على الجهد ، وفيهم أبدال وأوتاد الإسلام . أسلموا
جميعاً فكتب لهم النبي كتاباً أقطعهم به بعض مخاليف اليمن ؛ وأقطع وائل بن
حجر الحضرمى عقيق اليمامة ، وغير هؤلاء كثيرون (٣) . وبابع وفد
عقيل بن كعب الرسول على الإسلام فأقطعهم العقيق (٤) ، وكتب لهم
كتاباً بالاقطاع (٥) ، كما أقطع الرقاد بن عمرو بن ربيعة من جعدة ،
ضبيعة بالفلج (٦) وكتب له كتاباً (٧) . ومن أقطعوا تأليفاً على الإسلام ، رجل

(١) ضوء السارى ورقة ١٦٥ ، طبقات ابن سعد ج ٢ ص ١٠٧ ، الخطط ص ٥٠

(مجموعة Memoires, Edité Par G. Wiet)

(٢) طبقات ابن سعد ج ٢ ، ص ٨٦ ، تاريخ الطبرى ج ١ ص ٧٤٦ أ ، المقرئى :
إمتاع الأسباع (مخطوط) ج ١ ورقة ١٦٧ سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٩٤٧ ، السيرة
الخلبية ج ٣ ص ٣٤٩ ، السهيلي : الروض الأنف ج ٢ ص ٣٤٣ ، مرصد الاطلاع ج ٢
ص ٣٧٠ ، ٣٧١ ، معجم البلدان ج ٦ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٣) ابن سيد الناس : عيون الأثر (مخطوط) ورقة ١٧٥ ، ٣٦٥ ، وفاء الوفا ج ١
ص ١٩٠ ، الروض الأنف ج ٢ ص ٣٤٩ .

(٤) هذا العقيق باليمامة ، والمعروف أن فى بلاد العرب أربعة أعقة وهى عبارة عن
أودية قديمة شقها السيل ... (وفاء الوفا ج ١ ص ١٩٠ - معجم البلدان ج ٦ ص ١٩٨) .

(٥) طبقات ابن سعد ج ٢ ص ٦٦

(٦) الفلج وادى بين البصرة ومكة (معجم البلدان ج ٥ ص ٣٩٣ ، ابن خرداذبة
ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٧) طبقات ابن سعد ج ٢ ص ٦٧ .

من بنى سليم يقال له عبد العزى ، وهو راشد بن عبد ربه السليمى ، كما لقبه الرسول : أقطعه موضعاً يقال له رُهاط^(١) ، وعقد له على قومه وقال عنه « إنه خير بنى سليم^(٢) » .

هذه بعض أمثلة لإقطاعات الرسول ، للتأليف على الإسلام « وقد صلح إسلام هؤلاء المؤلفة قلوبهم ، ومنهم من أسهم فى الفتوح الإسلامية ومنهم من برز فى العلوم الدينية . فهذا تميم الدارى ، قيل إنه اشترك فى غزوة بدر ، مما يرجح إسلامه بمكة كما ذكر سابقاً ، وكان من أبرز الصحابة فى القراءة ورواية الحديث ، وروى له البخارى ١٨ حديثاً^(٣) . واشترك وائل بن حجر الحضرى فى الفتوح الإسلامية الكبرى ، شرقاً وغرباً ، على عهد الخليفة عثمان بن عفان ، فأقطعه موضع زُراره وما يليه بالعراق^(٤) وهكذا . على أنه يبدو أن مبدأ الإقطاع للتأليف على الإسلام ، كان موقوتاً بمدى تغلغل العقيدة فى قلوب محتنيها ، حتى إذا ما امتزجت بها نفسه ، ووقر الإيمان فى سويدائه ، جاز لولى الأمر استرجاع الإقطاع إذا رأى المصلحة فى ذلك ، ودليل ذلك أن الأقرع بن حابس التميمى - وهو من المؤلفة قلوبهم - تقدم إلى أبى بكر ومعه عيينة بن حصن الفزارى ، واستقطعه أرضاً ، فأنبرى عمر بن الخطاب ، وقال : « إنما كان النبی يتألفكما على الإسلام ،

(١) رهاط قرب مكة على طريق المدينة (ياقوت ج ٤ ص ٣٤١)

(٢) ابن كثير ج ٥ ص ٩٣

(٣) الجردانى : الجواهر اللؤلؤية فى شرح الأربعين النووية ص ٦٩ - ٧٦ حاشية ٢ ،

الزركلى : الأعلام ج ١ ص ١٦٦ ، النووى : فى الأربعين ص ١٠ ، ضوء السارى ورقة ١٦٢ ، البطراوى : تحفة الأنام من فضائل الشام (مخطوط غير مرقم الصفحات) ، ابن كثير : البداية والنهاية ج ٥ ص ٨٧

(٤) فتوح البلدان ص ٧٣ ، ٢٧٤ ، النجوم الزاهرة ج ١ ص ٣٤٦ ، معجم البلدان

فأما الآن ، فأجهدا جهدا كما « وقطع الكتاب (١) .

* * *

أراد الرسول بمنحه الإقطاعات كذلك أن يكافئ قوماً هم عدة الإسلام وأعلامه : في الجهاد أو الفقه أو الإدارة سواء ، ومثال ذلك إقطاعه فريقاً من الصحابة منهم : أبو بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وعلى بن أبي طالب . وكان إقطاع أبي بكر والزبير من أموال بني النضير في أعوام الرابع من الهجرة ؛ ويقول ابن عوف : « أقطعني الرسول وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا ... (٢) » ؛ والواضح أن الغرض الأول من إقطاع أمثال هؤلاء الصحابة ، هو تعويضهم عما فقدوه من أموال في سبيل الدعوة ، بعد هجرتهم إلى المدينة . وشملت الإقطاعات فوق ذلك ، بعض فقراء الأنصار ، مثل أبي دجانة سهاك بن خرشة الساعدي وسهل بن حنيف (٣) .

ومن العوامل التي دفعت الرسول إلى إقطاع الأراضي بجانب عامل الدين والعون الاجتماعي ، عامل الاستثمار الاقتصادي ، لاستصلاح الأراضي البور (الموات) لما في استصلاحها من رعاية لمصلحة المسلمين عامة ، وفائدة حيوية للمقطع والناس بما تنتجه من خيرات وكذلك للدولة بما يقرر عليها من رسوم كثرت أو قلت . لذلك أقطع الرسول هذه الأراضي للقادر على إحيائها واستثمارها . بل جعل شرط الإحياء ضرورياً . ويتضح هذا المعنى من قوله : « عادى الأرض - أى قديمها - لله ولرسوله ، ثم هي

(١) ابن حجر العسقلاني : الإصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٥٨ - ٥٩ ، فتوح البلدان ص ٣٩٨

(٢) امتاع الأسماع ج ٥ ورقة ١٠٤٦

(٣) فتوح البلدان ص ١٨ - ٢١ ، يحيى بن آدم : الخراج ج ٣ ص ٢٦ - ٢٧ ، ولفنسون (أبودؤيب) : تاريخ اليهود ص ١٣٥ - ١٣٩ ، عيون الأثر ورقة ٢٩٨ - ٢٩٩

لکم من بعد ، فمن أحياء شيئاً من موات الأرض فله رقبته^(١) . ومن
أقطعوا الموات من أرض الدولة : الزبير بن العوام ، فقد عين له الرسول
إقطاعاً في موات البقيع بقلبر ركض فرسه ، فأجرى الزبير فرسه ورمى بسوطه
رغبسة في الزيادة . فلم يمانع الرسول وقال : « اعطوه من حيث بلغ
السوط »^(٢) . تقول أسماء بنت أبي بكر وزوج الزبير : « كنت أنقل النوى
من أرض الزبير التي أقطعها إياها رسول الله ، على رأسي ، وهي مني على
ثلثي فرسخ »^(٣) ، وعلى هذا النحو كان إقطاعه لبلال بن الحارث المزني ،
من أرض العتيق قدر ما يطيق إحياءه^(٤) .

من هذا وغيره ، كتب أبو يوسف في القرن الثاني الهجري : « ولا أرى
أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة ، حتى يقطعها ، فإن ذلك
أعمر للبلاد وأكثر للخراج »^(٥) ويؤكد هذه القاعدة التي استنتجها من إستمراء
ما وقع فعلاً بتساؤله في موضع آخر : « ما الصلاح في أرض كثيرة لا يرى
عليها أثر زراعة ولا بناء لأحد ، ولم تكن فيئاً لأهل القرية ولا مسرحاً ولا موضع
مقبرة ، ولا موضع محتطبهم ولا موضع مرعى دوابهم وأغنامهم وليسته
ملك أحد ولا في يد أحد هي إذن موات ، وللإمام أن يقطع ذلك من
أحب ورأى وأن يؤاجره ويعمل بما يرى فيه المصلحة »^(٦) .

أما صفايا الرسول وهي قطائع الخاصة فاقتصرت على أرض الحجاز

(١) ابن آدم : الخراج ج ٣ ص ٦١ - ٧٤ ، الطواري : تكملة البحر الرائق على

كنز الدقائق ج ٨ ص ٣٨ .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ١٨١ .

(٣) إمتاع الأسماع ج ٥ ورقة ١٠٤٥

(٤) السهوي : وفاء الوفا ج ١ ص ١٨٨ - ١٨٩ ، ١٩١ - ١٩٢ ، النجوم الزاهرة

ج ٢ ص ٢٣٣ - ٣٤٤ ، معجم البلدان ج ٦ ص ١٩٩

(٥) الخراج ص ٣٤

(٦) المصدر السابق ص ٣٦

لاختصاصه بفتحه ، وجاءت من حقه في خمس الخمس من الفىء والغنائم . وهذا المعنى وارد في بعض الآيات القرآنية . قال تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل »^(١) . وقوله تعالى : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى وابن السبيل ، كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم.... »^(٢) ؛ وفي سورة الأنفال « يسألونك عن الأنفال ، قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم »^(٣) .

وحدث استصفاء الرسول لأموال بنى النضير في السنة الرابعة من الهجرة حين صالحوه على أن يخرجوا من بلده ولهم ما حملت الإبل وللرسول أرضهم ونخلهم والحلقة وسائر السلاح ؛ فصارت خالصة للرسول . ومن هذه الأراضي حاز النبي جزءاً لنوائبه ، وقسم الباقي بين المهاجرين ولم يعط الأنصار إلا اثنين فقيرين هما أبودجانة وسهل بن حنيف^(٤) . أما خيبر فقد جزأها الرسول ثلاثة أجزاء ، قسم جزأين منها بين المسلمين وحبس جزءاً لنفسه ونفقة أهله ، وما فضل عن نفقتهم رده إلى فقراء المهاجرين^(٥) . وبعد انصراف الرسول من خيبر ، أرسل إلى أهل فدك يدعوهم إلى الإسلام ، لكنهم صالحوه على نصف الأرض ، فأضحى نصف فدك خالصاً للرسول ، وتطور أمر فدك بعد ذلك ، بين إقطاعها لآل محمد

(١) سورة الأنفال آية ٤١

(٢) سورة الحشر آية ٦

(٣) سورة الأنفال آية ١

(٤) عيون الأثر (مخطوط) ورقة ١٧٦ ، فتوح البلدان ص ١٩ - ٢١

(٥) فتوح البلدان ص ١٩ - ٢١ ، عيون الأثر ورقة ٢٩٥ - ٢٩٦ ، إمتاع الأسماع

واستردادها^(١) ثانية ويضاف إلى هذه الصفايا أرض ملكها وصية مخيريق اليهودى من الأحبار ، وصى بها للرسول^(٢) ، وكذلك كان له الثلث من أرض وادى الغزى^(٣) .

* * *

وعلى ضوء هذه القواعد العامة ، التى وضعها الرسول فى إقطاعه القطائع ، سار الخلفاء الراشدون من بعده ، على أنهم يختلفون عن بعضهم البعض ، فى مدى التوسع أو الاختصار ، فى تطبيقها ، فكل سار وفق ما بدا له صواباً ، دون الخروج على الأهداف العامة التى هدفت إليها الرسول ؛ مع النزول على الأوضاع الزمنية والجغرافية للدولة الإسلامية النامية .

ويعتبر أبو بكر الصديق من المقلين فى الإقطاع إلى درجة المنع ، فلم يعرف أنه أقطع أحداً ، سوى تجديد إقطاع للزبير بن العوام ، كان منحه من الرسول^(٤) . وانصب اهتمام عمر بن الخطاب على إقطاع أرض الموات بصفة خاصة ، لما رآه فى ذلك من النفع العام ، حتى أنه خرج يتقطع ما بقى من موات الأرض بالعقيق ، وقال : « آين المستَقْطِعون ؟ » فاستقطعه خوَّات بن جبير الأنصارى^(٥) . ولم يقف اهتمام عمر عند مجرد إقطاع الموات ، بل نظم هذا الإقطاع ، فاذا كان الرسول قد اشترط

(١) فتوح البلدان ص ٢٩ - ٣٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، الأوائل (مخطوط) ورقة ١٤١ ، ابن كثير ج ٥ ص ١٨٩ ، وفاء الوفا ج ١ ص ١٦٠ - ١٦١ ، ولفنسون ص ١٧٢ - ١٧٣ وغيرها ...

(٢) ولفنسون ص ١٣١ - ١٣٢ ، وفاء الوفا ج ١ ص ١٥٢ - ١٥٣ ، ١٥٦

(٣) ولفنسون ص ١٧٢ .

(٤) خطط ص ٤٩ (Memoires ; T. 33) ، وفاء الوفا ج ١ ص ١٨٨

(٥) يحيى بن آدم : الخراج ج ٣ ص ٥٧ ، فتوح البلدان ص ١٢ ، ١٥ ، ٢٦٧ ،

وفاء الوفا ج ١ ص ١٩١ ، أبو يوسف : الخراج ص ٣٤ ، الخطط ص ٥٣ (Memoires) .

الإحياء وجعله أساساً لبقاء الاقطاع في يد صاحبه ، فإن عمر زاد وحدد مدة الأحياء بثلاث سنوات بحيث لو عجز المقطع عن استغلال إقطاعه خلال هذه المدة استرجعه منه أو استرجع القدر الذي لم يطق عمارته ، وتشدد في هذا حتى أنه كان يسترجع الاقطاعات التي منحها الرسول نفسه ، ما دام المقطع غير قادر على استغلاله ، فلا تتطعل أرض أو تحجر - كما يقول المصطلح هكذا فعل مع بلال بن الحارث المزني ، إذ استرجع منه ما عجز عن زراعته (١) . أما الأرض العامر المزروعة فعلا ، والتي انتقلت إلى حوزة المسلمين ، بالفتح ، فيثأ كانت أو غنيمة ، فلم ير عمر إقطاعها ، مثل أرض السواد بالعراق ؛ حقيقة أنه أقطع جرير بن عبد الله البجلي وقومه بأرض السواد ، لبلائهم في وقعة القادسية عام ١٥هـ (٦٣٦ م) ؛ إلا أنه رأى استرجاع ما أخذوه بسبب تزايد عدد السكان ، قال عمر لجرير « لولا أني قاسم مسئول ، لترككم على ما أنتم عليه ، وإني أرى الناس قد كثروا ، فردوا ذلك » وقبل جرير فأجازه عمر (٢) . كما أن عمر لم يقطع أحداً بمصر سوى ابن سنذر تنفيذاً لوصية الرسول فحسب (٣) .

ولأن عثمان بن عفان توسع في منح الاقطاعات ، مما كان من أسباب النقد عليه ، حتى لقد قال الناقمون : « إنما السواد بستان قريش » ؛ نجد أن علياً بن أبي طالب يخطأ في إقطاع القطائع ، ويحذر واليه في مصر في كتاب منه : « ولا تقظعن لأحد من حاميتك وحاشيتك قطيعة ... » (٤)

* * *

(١) إمتاع الأسماع ج ٥ ورقة ١٠٤٥ ، ابن آدم ج ٣ ص ٥٧ ، أبو يوسف ص ٣٥ وفاء الوفا ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) فتوح البلدان ص ٢٦٧ ، ابن رجب : الاستخراج ورقة ١٥ ، ٣٠ .

(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ١٣٧ - ١٣٨ ، النجوم الزاهرة ج ١ ص

١٧١ - ١٧٨ ، ١٩٣ ، خطط ج ١ ص ١٥٦

(٤) النجوم الزاهرة ج ١ ص ١٠٢ ، الإسلام والحضارة العربية ج ٢ ص ١٤٢

أما إقطاع المراعى فكان نادراً جداً ، وفى نطاق ضيق ، لأنها من المنافع العامة ؛ وفى إقطاعها لشخص أو جماعة حرمان لأهل القرى وغيرهم ، ولذلك نجد النبي يشير إلى هذا ، فى وثائق إقطاعاته التى منحها ؛ جاء فى وثيقة إقطاع همدان أنه لم يعطهم أى حق فى التفرد باستغلال المراعى ، وعبارته « لا يأكلون علفها ويرعون فيها^(١) » أى أجاز لهم أن يرعوا فيها كغيرهم من المسلمين ، بل إنه منع إحياء بعض أراضي الموات بالزراعة ، ضماناً للصالح العام وتوفيراً للأرض الكلا ، حتى يكون ذلك الجزء الذى استثناه « لنبت الكلا ورعى الماشية » . وقد حمى الرسول بالمدينة جهة البقيع ومساحتها ستة أميال مربعة ، وجعلها مرعى لحيل المسلمين من المهاجرين والأنصار . ومن أقواله : « المسلمون شركاء فى ثلاث : الماء والكلا والنار » ومعنى هذا ، أنه لا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ من أرباب المواشى عوضاً عن مراعى موات أو حمى^(٢) .

ولما جاء عمر بن الخطاب ، نظم استغلال المراعى ولم يقطعها ، ووضع لها القواعد الدقيقة ، كما هو شأنه ، وفى مصر ، أرض الريف ، فغدت كل قبيلة من القبائل التى استوطنت مصر بعد الفتح ، تخرج للارتباع فى جهة معينة ؛ فكانت قبيلة هذيل تخرج للارتباع فى بيا وبوصير ، وبلى فى منف وفهم فى أثريب وعين شمس ومنوف وهكذا^(٣) .

ولم يعرف عن عمر بن الخطاب أنه أقطع المراعى إلا فى البصرة حين مصرها ، إلا أنه لم يعمم هذا ، بل أقطع رجلاً واحداً هو أبو عبد الله نافع ، إذ سأله أن يقطعه أرضاً قرب دجلة ليسرح فيها خيله ، فكتب له عمر كتاباً إلى عامله على البصرة وهو أبو موسى الأشعري عام ١٧ هـ (٦٣٨ م) : « إن أبا

(١) الروض الأنف ج ٢ ص ٣٤٩ ، الأحكام السلطانية ص ١٧٦ - ١٧٨ .

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٧٦ - ١٧٨ .

(٣) فتوح مصر ص ١٤١ وما بعدها ج ٣ ص ٥٧ .

عبد الله نافع سألني أرضاً على شاطئ دجلة ، يغتلى فيها خيله ، فإن لم تكن من أرض الجزية ولا يجزأ إليها ماء الجزية فأعطيها إياه^(١) . والواقع أن عمر أقطع هذا الرجل على أساس أن أرضه مجاورة لتلك البقعة ، وأن أبا نافع كان أول من رعى فيها ، وأنها لا تضر أحداً^(٢) . كذلك أقطع على بن أبي طالب سويدا بن غفلة الجعفي مرعى لدوابه^(٣) .

والواضح أن القلة برزت في إقطاع المراعى . أما إقطاع المساكن ، فهذا أمر معروف منذ فجر الإسلام ، ويذكر عن النبي حين قدم المدينة أنه « أقطع الناس الدور^(٤) » وذلك للضرورة القائمة للتعمير والاستقرار ، وإسكان المهاجرين والنازحين ، وإقامة المدن والأمصار . وعلى هذا الأساس أقطع عمر بن الخطاب المساكن حين مصر الأمصار ، فثلاثاً يوم بدأ بناء البصرة عام ١٤ هـ (٦٣٥ م) أمر ببناء المسجد ودار الإمارة ، وإقطاع الناس المنازل ، وأول دار بنيت في البصرة هي دار نافع بن الحارث^(٥) . وفي بناء الفسطاط بمصر عام ٢١ هـ (٦٤١ م) أقطع كل واحد منطقة أو خطة لبناء داره ، فكانت خطة لمسلمة بن مخلد وخطة لعقبة بن نافع وغيرهما^(٦) .

وهناك مورد آخر ، جاء ذكره بصدد الإقطاع ، وهو المعادن المستنبطة من الأرض ؛ هذه لم يقطعها الرسول وإنما جعل استغلالها حقاً لمن يردّها أولاً ؛ مثل ملح مأرب باليمن ؛ استقطع الأبيّض بن جمال بن مرثد السبأى الرسول ، ملح مأرب ، فأقطعه إياه ، فقال الأقوع بن حابس

(١) فتوح البلدان ص ٣٤٥ - ٣٤٦ ، يحيى بن آدم : الخراج

(٢) فتوح البلدان ص ٣٤٦ ، الاستخراج ورقة ٦٣ .

(٣) خطط ج ١ ص ١٥٦

(٤) إمتاع الأسماع ج ٥ ورقة ١٠٤٥ .

(٥) فتوح البلدان ص ٣٤٣ .

(٦) فتوح مصر ص ١٣٢ - ١٣٩ ، النجوم الزاهرة ج ١ ص ٦٤ ، الانتصار

التميمى : « يارسول الله ، إني وردت هذا الملح وهو بأرض ليس (فيها غيره) من ورده أخذه ، وهو مثل الماء العذب (العذب) بالأرض » ؛ فاستقال الرسول الأبيض في قطيعة الملح ، فأجابه الأبيض : « قد أقلتك على أن تجعله منى صدقة » قال النبي : هو منك صدقة . وذلك على اعتبار أن القطيعة صارت له بمجرد قبول الرسول إقطاعها له أولاً . وحينئذ أصدر الرسول بقراره في إقطاع المعادن : « هو مثل الماء العذب من ورده أخذه (١) » . وقد فعل رجل من أهل اليمن مثل ذلك فأقره الرسول (ص) إقطاعه (٢) .

أى أن الرسول أجاز حيازة المعادن لمن يرده أولاً ، لكنه لا يقطع ، أما ظهور بعض المعادن في إقطاع بلال ، فيما بعد ، فذلك لم يكن معروفاً أو ظاهراً يوم تسلم إقطاعه من النبي . وكان إقطاعه مجرد أرض موات ؛ من ذلك استنتج صاحب الأحكام السلطانية أن المعادن الظاهرة لا تقطع ، وبالتالي إن عرف بالأرض معدن ولو لم يكن ظاهراً للعيان ، فهذه لا تقطع كذلك ؛ أما إذا لم يعرف كما في إقطاع بلال ، فيجوز إقطاعه بمعنى بقاء المعدن الذى يظهر فيما بعد في الإقطاع في يد المقتطع (٣) .

تلك هى أصول الإقطاع فى الإسلام ، ويلاحظ أن الفكرة نبتت لأول مرة فى الدولة الإسلامية ، خلال العشرة سنين الأولى من القرن الأول الهجرى وأوائل القرن السابع الميلادى ، وأنها لم تعد مجرد إجراء فرعى تنظيمى ، بل إلى ولي الأمر ، من بين ما بلحا إليه من نظم وتشريعات ، كى يمنح بعضاً من الرعايا مساحات معينة من الأرض ، إن ملكاً وإن استغلالاً ، لأسباب ماثلة لديه ، وهو فى حل من أن يمنح أولاً يمنح ، بل اعتبرت من الصدقة لفريق من المقتطعين ، وربما كان هذا المعنى هو الذى دفع المقرئى فيما بعد

(١) إمتاع الأسباع ج ٥ ورقة ١٠٤٥ ، الإصابة ج ١ ص ١٤

(٢) الإصابة ج ١ ص ١٤ ، يحيى بن آدم : الخراج ج ٣ ص ٧٦

(٣) الماوردى ص ١٨٢ ، ١٨٧ - ١٨٧ ، خطط ج ١ ص ١٥٥ .

لأن يقول : « وإنما القضاة على وجه النقل من خمس ما أفاء الله » (١) . وهذا ما جعل للإقطاع الإسلامى صفة المنحة الشخصية ، التى ظلت بارزة فى الدولة الإسلامية خلال العصور اللاحقة ، حتى فى أقصى مراحل تطور الإقطاع الإسلامى ونضجه .

ولما كنا بصدد دراسة الأصول الأولى للإقطاع الإسلامى ، فلا مندوحة لنا من التعرض لأصول الإقطاع الغربى ، وهذه يمكن أن يقال إنها تنفق مع أصول الإقطاع فى الإسلام ، من حيث دلالة الإقطاع اللفظية على مساحة معينة من الأرض يمنحها ولى الأمر لبعض رعاياه ، مع اختلاف الدوافع والنتائج التى ترتبت على المنح فى كل من الشرق الإسلامى والغرب المسيحى مع وجود التشابه الكثير فى التفاصيل الفرعية لكل من النظامين . وأقدم أصول عرفت للإقطاع الغربى . هى الأحداث التى وقعت خلال العصر الميروفنجى فى القرن السادس الميلادى بصفة خاصة ، حين نشب نزاع حاد وحشى بين أبناء وأحفاد كلوفس Clovis نظراً لما جروا عليه من تقسيم الملك كإرث خاص عقب وفاة كل ملك ، ثم بين هؤلاء الملوك من الفرنجة وكبار الأرستقراطيين فى القرن السابع الميلادى . نسلت هذه الأحداث الخطيرة ، اختلالاً فى الأمن واضطراباً شاملاً فى المناطق الواقعة بين نهري الرين واللوار ، قلب إمبراطورية الفرنجة ومسقط رأس الإقطاع الغربى ، وزاد الأمر سوءاً أن عجزت الحكومة إبائند عن حماية الأمن أو تأمين حياة رعاياها ، مما أتاح الفرصة إلى ظهور ونمو فريق من الرعايا الأثرياء الأقوياء لجأ إليهم جيرانهم من مفتقدى الأمن وطلاب الدعة ، فوجدوهم أجدى من الحكومة وأقرب مثلاً منها فى تحقيق رغبتهم الحيوية وفى نظير هذه الحماية ، كان لا بد من لقاء لها ، أخذ هذا اللقاء صورة خدمات يقدمها أولئك اللاجئون ، وكيفما كانت أهداف هذه القلة من الجيران الأقوياء ، سواء أكانت للإفادة من الفوضى

السياسة الكائنة في تنمية قواتهم أو ثرواتهم ، أو للقيام ببلور سياسى ، فقد احتاجوا فعلا إلى خدمات آخرين يرتبطون بهم شخصياً ، ولم تكن هذه الخدمات المطلوبة سوى الأعمال العسكرية .

تطور فريق من الناس إذن إلى نوعين من تلقاء أنفسهم تحت الأحوال السائدة : سادة وأتباع ، ويعتبر هذا التطور أقدم أصول للإقطاع الغربى ومن هنا جاءت كلمة « تابع » عن الأصل الكلتى *Gwas* بمعنى خادم أو ولد صغير ، وصارت فى اللاتينية *Vassus* . أما أصول الأرض الإقطاعية التى توزع على أولئك الأتباع أو على الفلاحين ، فترجع كذلك إلى هذا العصر الميروفنجى ، وجاءت عن طريق تأجير الأراضى إليهم ، وربما كان الأصل الأقدم راجعاً إلى عصر الرومان ، فى كيفية زراعة الأبعاديات الكبيرة فى فلسطين مثلاً وتسمى *Latifundia* أو المستعمرات الزراعية *Colonnate* (١) ؛ بل إن الميروفنجيين منحوا قطعاً من الأراضى على سبيل الهبة أو الرزقة *Beneficium* فأضحى الممنوح مدينًا لكرم المانح وسخائه . وفى الحالات القصوى ربما اعتبر التابع أو الممنوح الحر عبداً لحاميه أو مانحه القوى . غير أن الأمثلة على هذه الحالات سواء فى الحماية أو المنح لم تكن من الكثرة فى العصر الميروفنجى بحيث نقول إنها كانت منتشرة وشائعة قبل منتصف القرن الثامن الميلادى ؛ كما أن ارتباط المنحة ، بالتبعية التى تؤدى معنى القيام بخدمات معينة واضحة المعالم كان نادراً فى تلك الفترة ، ووضح هذا فى العصر الكارولنجى خلفاء الميروفنجيين ، حين احتاج بيبين الثانى *Pepin II* وشارل مارتل *Charles Martel* إلى مزيد من القوة الحربية فأكثر من الأتباع ومنح الضياع ، حتى يستطيع التابع تجهيز نفسه حربياً ولا سيما وأن الفارس فى ذلك الزمن كان العامل الحاسم فى الحروب ، ومنحت تلك الضياع فى

(1) Lot (F.) : The End of the Ancient World & the Beginnings of the Middle Ages (Lond , 1931) ; pp. 107-114.

أغلب الأحيان تملكاً لا استغلالاً ، والملاحظ أن بعض هذه المنح كان من الأملاك الشخصية أو الميراث الشخصي لبيين أو شارل ، والبعض الآخر من الضياع الملكية Fiscali أى الأملاك الخاصة بالملك بوصفه ملكاً . وسار شارلمان على هذا النحو فكثير أتباعه ، كما منح أولئك الأتباع أراضيمهم لغيرهم فتكونت طبقة أخرى من أتباع الأتباع Subvassals ، بل صارت التبعية شرفاً ؛ ولم يأت آخر القرن التاسع حتى غدت هذه الطريقة عامة . وخلال فترات الاضطراب التي اقترنت بالغزو الخارجي من جانب النورمان أو الصقالبه Slavs أو العرب أو المجرين بدت الحاجة ماسة دون صغار الملاك إلى التماس الأمن ، ولما تعارضت هذه الحاجة مع حرصهم على الإبقاء على منزلتهم الاجتماعية كرجال أحرار ، لم يكن أمامهم سوى حل واحد بسيط هو دخولهم ضمن طبقة المحاربين الممتازين Qualified Warriors التابعين لكبار السادة ، بمعنى آخر ألبأوا أملاكهم إلى أولئك السادة ثم استردوها منهم ثانياً كإقطاع ، وعرفت هذه العملية بالإلحاء Feudalism^(١) وفيما يتعلق بالمراعى في الإقطاع الغربى ، فإن استغلالها يتفق من بعض الوجوه مع استغلال المراعى في فجر الإسلام . إذ اعتبرها الإقطاع الغربى ملكاً عاماً Common لأهل القرى ؛ فاجتمع القروى في تلك العصور هو أكبر أركان الحياة كلها^(٢) . وهذا هو وجه الاتفاق ، أما وجه الخلاف فإنها تابعة للسيد في الإقطاع الغربى . ويتولى هو تنظيم استغلالها بين المزارعين التابعين له ؛ ورغم أن مؤرخى الإقطاع في العصور الوسطى الغربية ، قد فرقوا بين نوعين من المراعى : مراعى فقيرة وأطلقوا عليها كلمة Pasture وأخرى

(1) Ganshoff : Feudalism ; pp. 5, 16-23

Orton (C. W.) : Outlines of Med. Hist. (Camb., 1924) ; p. 112 ;

C. M. H. Vol. III ; p. 458 ; H. G. T. II p. 1. : ٢٣

(٢) كوبلاندى : الإقطاع والعصور الوسطى بغرب أوروبا (ترجمة الدكتور محمد مصطفى

غنية بالحشائش والكلأ وعرفوها باسم Meadows ؛ إلا أن استغلال النوعين يختلف من حيث إن كليهما يعتبر ملكاً عاماً للمنتفعين فبينما قام استغلال النوع الأول على أساس إرسال عدد معين من الماشية لكل زارع ، قام استغلال النوع الأخير على أساس تخصيص مساحات معينة أو حصص معينة لكل أسرة ، تختلف سعة أو ضيقاً بحسب عدد أفراد الأسرة ، أى أن المساحة تتناسب تناسباً طردياً مع عدد الأسرة ، لأن العبرة في تلك العصور بالعدد ؛ وعموماً ، اعتبر الإقطاع الغربى المراعى ، اشتراكية قروية^(١) ؛ وبمعنى آخر ، تتفق تفاصيل الاستغلال للمراعى في المجتمع الإقطاعى الغربى مع نظائرها في الإسلام ؛ أما إقطاع المراعى في الإسلام واستغلالها لحساب السيد الإقطاعى ، فهذا ما حدث في عصر المماليك فيما بعد .

بقيت أصول الإقطاع الإسلامى الأساس الأول الذى يركن إليه ولاية الأمور في المنح الإقطاعية التى أخذت بعد ذلك تنتشر منذ العهد الأموى فصاعداً ، فظلت فكرة الاستثمار الاقتصادى مثلاً ، في إحياء الموات وتعجير الأراضى ، وفكرة مكافأة العاملين في الإسلام ولا سيما رجال الجيش وهكذا . إلا أن انتشار الإقطاع وتطوره فيما بعد ، لم يستند إلى تلك الأصول فحسب ، بل طرأت أوضاع جديدة على الدولة الإسلامية ، ساعدت على هذا الانتشار ، وأول هذه الأوضاع : تحول الخلافة إلى ملك منذ عهد معاوية ابن أبى سفيان (٤٠ - ٦٠ هـ - ٦٦٠ = ٦٨٠ م) ولقد استلزم هذا التحول الخطير استكثار الأنصار ، وتكوين عصبية قوية لحماية ووقاية هذا النظام الحديد ومن ناحية أخرى لإقناع الرعية بما آل إليه أمر الحكم في البلاد ، ولبلوغ هذا الهدف استأدى معاوية ومن جاء بعده ، فيما استأدوا من وسائل وسبل ، ظاهرة الإقطاع ، للتمكين لأنفسهم وأسرهم ؛ ودليل هذا المعنى واضح في الإقطاع الكبير الذى منحه معاوية للحسن بن على ، وذلك على أثر تنازله

عن الخلافة في ربيع الأول سنة ٤١ هـ (٦٦١م)^(١) ، ووضح أن معاوية إنما أراد بذلك ، ألا يكون الحسن بن علي مركزاً تحاك حوله الدسائس ، ودعامة للتهديد والمساومة ، وفي هذا المعنى قضى معاوية لأسامة بن زيد موالي رسول الله بأحقيقته في إقطاعه الذي منحه من النبي وذلك حين تعرض له عمرو بن عثمان بن عفان وظن أنه يستطيع الاستيلاء عليه بحكم قرابته من الخليفة ، ومن أقواله لأسامة : « كأنك تنكرني ! » فأجابته أسامة ؛ مدلاً بولائه للرسول : « ما يسرني نسبك بولائي » ؛ ولما اشتد الجدل ، انقسم الحاضرون من هاشميين وأمويين إلى فريقين ، فحسم معاوية الخلاف ، وقطع الطريق على فتنة تكاد تعصف بعرشه ، وقال : « لا تعجلوا ، أنا كنت شاهداً إذ أقطعها رسول الله أسامة » ؛ فأقبل الأمويون على معاوية بعد أنصراف الهاشميين يلومونه ، فكان جوابه : « أكيس ما يقال في هذا الضدد : » « دعوني قوال الله ما ذكرت عيونهم تحت المغافر بصفين ، إلا لبس على عقلي ، وأن الحرب أولها نجوى وأوسطها شكوى وآخرها بلوى »^(٢) ؛ تلك نظرة في استئداء الإقطاع خشية وقوع الفتنة وحدوث الفرقة ، ولما يزال بغض المسلمين إن لم يكن أكثرهم ، موتوراً من الوضع الجديد وطريقة حدوثه . بمعنى آخر جدد عامل سياسي أثر في انتشار الإقطاع .

ويتلخص الوضع الثاني في اتساع رقعة الدولة الإسلامية ، اتساعاً يمكن أن يوصف بأنه وصل إلى درجة التشيع ، فأتاحت هذه السعة للخليفة أن يمنح ويكافئ في غير ضيق ، بل حتمت عليه أن يتوسع في استخدام جته في إقطاع البضائع ؛ من ذلك ما استلزمته المحافظة على هذا الملك العريض من إقامة المعازل والحضون التي عرفت في المصطلح « بالمسالح » ولا سيما على حدود الدولة وشحنها بالجنود المرباطين والمثاغرين ، ليكونوا على أهبة الدفاع ، فمثلاً عند بناء أبي جعفر المنصور لمدينة ملطية بأطراف آسيا الصغرى عام

(١) التنبية والإشراف ص ٣٦٠

(٢) مروج الذهب ج ٢ ص ٥٥

١٤٠ هـ (٧٥٧ م) ، أقطع الخند المزارع حولها ، وكانوا نحدوا من أربعة آلاف مقاتل ، وهذا فضلاً عن الرواتب وتزويدهم بالسلاح (١) . كذلك أقطع الفاطميون ، العربان ، فينن أقطعوا بأطراف الشرقية ، وأطلقوا على إقطاعاتهم « الاعتداد » بل إنهم أروصدوا للأمتطول إقطاعات سموها « أبواب الغزاة » .

ثم إن عملية التوسع نفسها وما تخللها من عمليات حربية ، أدت بطبيعة الحال إلى اختلال الأمن وفقدان البطمانينة ، سواء في حدود الدولة من العدو الحاثم المترقب على الأبواب ، أو داخل حدود الدولة نفسها من الصعاليك وقطاع الطرق ، الذين يهتبلون تلك الفرص السوانيع ، فيغيرون على الوادعين والهادئين من ذوى اليسار وهم « التئساء » في المصطلح ؛ في غمار هذه الأحداث برزت فكرة جديدة ، جاءت وليدة الوضع الراهن ، وظهرت تلقائياً ، تلك هى فكرة « الإلحاء » ومعناها أن يلجئ ضعيف ضيعته إلى جار قوى ثم يسترجعها منه ثانياً إقطاعاً ، أو يلجئ أهل القرية قريتهم بأراضيها إلى السيد القوى ، قائداً كان أو أميراً ، ثم يستردونها منه إقطاعاً ، فيصبحون مزارعين له ، وفي نظير ذلك يتولى هذا السيد الدفاع عنهم ضد عدوان قطاع الطرق أو غيرهم من الظامعين في أملاكهم وأومن ظلم عمال الخليفة ، الخلاصة : جاء الإلحاء ، وهو إحدى صور الإقطاع ، وسيلة « للتغرز والحقارة » على قول البلاذرى (٢) . وأوضح الأمثلة على ذلك ، ما حدث في عهد الخليفة الوليد ابن عبد الملك (٨٦ - ٩٦ = ٧٠٥ - ٧١٥ م) ، حين أقطع أخاه مسلمة بن عبد الملك أرض البطائح من أملاك كسرى ، بجوار دجلة ، فألحأ إليه جيرانه ضياعاً كثيرة للتغرز به ، كذلك ألحأ أهل زنجان ضياعهم للقاسم بن الرشيد عند ولايته لخرجان وطبرستان ، قصد التغرز به ودفعاً لمكروه الصعاليك وظلم العمال وهكذا (٣) ...

(١) فتوح البلدان ص ١٩١

(٢) فتوح البلدان ص ٣٢٤ - ٣٢٥

(٣) المصدر السابق ٣٠٦ - ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ - ٣٢٥

وثمة عامل ثالث في انتشار الإقطاع الإسلامي ، وهو أن الثراء المفرط الذي صار للخلفاء ، نتيجة الفتح وتكديس الغنائم ، مكن لهم أن يسيطروا أيديهم كل البسط في الهبات الإقطاعية ، على سبيل الجائزة أو المكافأة للأبناء والأقارب والموالي والغلمان والحواري وكذلك القيان والشعراء ، والأدلة على ذلك كثيرة ، منها إقطاع المنصور لمولاه أبي الحبيب مرزوق ، وإقطاع المقتدر للقهر مائة زبّيدان عدة ضياع^(١) . وهكذا . يضاف إلى هذا ما أدى إليه انغماس بعض أولياء الأمور في الشهوات واللهو ، وكثرة الصلات التي أغدقوها ، من كثرة نفقاتهم وإسرافهم ، مما حدا بهم إلى الطمع في الحصول على إقطاعات لنفسه بشتى الوسائل ؛ وأبرز الدلائل على هذا ما فعله يزيد بن عبد الملك الملقب بالناقص ، حين أمر عمر بن هبيرة ليسير على القطائع فيأخذ « فضولها لأئير المؤمنين »^(٢) ، وما فعله بنو بويه ولا سيما بختيار بن معز الدولة ، إذ نفى كبار رجال الجيش من الديلم طمعاً في إقطاعاتهم^(٣) .

هذا وشخصية ولاية الأمر أنفسهم ، كانت كذلك من أكبر العوامل في انتشار الإقطاع ، وذلك في حالى القوة والضعف ، إذ عمل القوى منح على استئداء الإقطاع لتدعيم سلطانه وتثبيت قواعد ملكه ، كخلفاء الدولة الأموية وخلفاء العصر العباسي العرب وأوائل الفاطميين ؛ على حين اضطر الضعيف فيهم إلى إشباع رغبات المتسلطين من الأعوان على اختلاف أجناسهم ومناصبهم ، بل لم يستطيعوا أن يعملوا غير هذا ، فحاز أولئك الأعوان الإقطاعات الواسعة ، وتصرفوا هم في المنح الإقطاعية لأنصارهم ، أمثال ابن الفرات وأبى العباس وزيرى المقتدر العباسي إذ حازا الإقطاعات الكبيرة فضلاً عن الرواتب ، وكذلك أوزير مفلح الأسود - وزير المقتدر - ، فقد « عظم أمره حتى أقطع الإقطاعات وملك الضياع الجليلة » على قول ابن

(١) فتوح البلدان ص ٣٥٦ ، تاريخ الوزراء ص ٣١

(٢) فتوح البلدان ص ٣٥٩ - ٣٦٠

(٣) تجارب الأمم ج ٦ ص ٢٣٥ - ٢٣٧ ، تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٤٣٥

مسكويه^(١) . ويعتبر عهد المقتدر بارزا لأنه عمم إقطاع الولايات لكبار قواده ، نظير قديمين من المال يدفع لخزانة الخلافة عرف باسم مال المقاطعة أو الجزية على أن يقوموا بجميع نفقات الإدارة المحلية ؛ ومع التسليم بأن إقطاع الولايات حدث في العصر العباسي الأول ، غير أن قوة الخلفاء أمثال المعتصم والواثق ، قد حدثت من نفوذ الأتراك المقاطعين رغم تمكنهم من السلطة ، والمهم فيما عمله المقتدر أنه عمم إقطاع الولايات بعد أن كان قاصراً على نفر محدود من كبار القادة ، وزاد الأمر أن صارت هذه الولايات تؤخذ قسراً وتورث ، ووضح هذا على مقياس أكبر ، في عهد بني بويه ؛ حتى أضحت الخلافة العباسية قرب نهايتها - في كثير من الوجوه - كما كانت أسرة هيو كابي Hugh Capet في بدايتها : أسرة إقطاعية وسط خضم من الولايات الإقطاعية . فلم يعد للخلافة سوى بغداد وبعض ضواحيها ، وبلغ استبداد بني بويه أقصاه حين قصروا مهمة وزير الخليفة على النظر في « إقطاعاته ومقتات داره »^(٢)

ولم يكتف الولاة المقاطعون بحيازة ولاياتهم وتوارثها ، بل أقطعوا فيها بدورهم لشيعةهم وأعوانهم ، ووضح هذا منذ القرن الرابع الهجري ؛ فثلا أقطع محمد الأخشيد قواد جيشه ورجال حاشيته ومتصرفي الأعمال ، ومن هؤلاء الأمير أبوشجاع فاتك الرومي المتوفى سنة ٣٥٠ هـ (١٠٠٠ م) إذ كان له إقطاع كبير بالفيوم ، وقد أقام فيه حين « أنف من عظمة خشداشة كافور »^(٣) كذلك اختلفت إقطاعات بني بويه لأتباعهم ، فكانت عبرة إقطاعات أتباع فخر الدولة تراوح بين ٢٠ ، ٣٠ ألف درهم لوجوه الديلم في منطقة الري وأعمال الجبل ، على حين تراوحت هذه العبرة لجنود الديلم الخوذ ستانية

(١) تجارب الأمم ج ٥ ص ٨٧

(٢) تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٤٣٥ ، Dutailis : Feudal Monarchy in

France & England. P. 4...; Orton (P.) : Outlines P. 174.

(٣) النجوم الزاهرة : ج ٣ ص ٢٥٥ ، ٣٢٩ - ٣٣٠ ، ج ٤ ص ٤ - ٥

بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف درهم . وهكذا (١) بمعنى آخر : وجدت الإقطاعات الفرعية في الإسلام ، ووجد السيد الأوسط Medius Lord والسيد الأعلى Over Lord والتابع أو المزارع Tenant Vassal وتابع التابع Subtenant أو Subvassal ولهذا نظائره في الغرب الإقطاعي ؛ واستنصر الأتباع بأتباعهم ضد السيد الأعلى ، وساد الولاء من جانب أتباع الأتباع للسيد المباشر ، كما ساد نظيره في الغرب باستثناء ما وقع في إنجلترا الإقطاعية على عهد وليام الفاتح ، إذ اقتضى التنظيم القوي للإقطاع ، أن يكون التابع الفرعي أو المُقْطَع الأدنى في منزلة سيده المباشر (٢) .

* * *

هكذا كان انتشار الإقطاع في الإسلام على اختلاف أنواعه وطرق حيازته وتباين حائزيه : من رجال الجيش إلى كبار الأعوان والأقارب إلى المقربين من الموالى والحوارى وغيرهم ، حتى كان أواخر القرن الخامس الهجرى والحادى عشر الميلادى ، حين حدث تطور خطير في المنح الإقطاعية إذ صارت حربية عامة ، وغدت الطريق الوحيد للحصول على القوة الحربية الأساسية في الدولة ؛ وربما التمس لهذا التطور الخطير أساس في فجر الإسلام ، في توزيع الغنائم بين الغانمين ولو أن عمر بن الخطاب لم يقطع أرض السواد لتزايد القوة الحربية وخشية النزاع ، ولكن بعد أن استطاب نفوس الغانمين (٣) ؛ ويرى الماوردى أن رجال الجيش « أخص الناس بجواز الإقطاع لأن لهم أرزاقاً مقدرة تصرف لهم مصرف الاستحقاق لأنها تعويض عما أرسدوا نفوسهم له من حماية البيضة والذب عن الحرم (٤) » .

على أن السبب المباشر في تعميم الإقطاع الحربى ، هو ازدياد ضعف

(١) ذيل تجارب الأمم ص ١٦٤ - ١٧٠ ، تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٥٥ ؛

(٢) C. M.H. Vol. III, P. 463 ; Stephenson (C.) : Med. Hist., pp. 238-239

(٣) انظر ماسبق ص ١٢

(٤) الأحكام السلطانية ص ١٨٦

الخليفة العباسية ، وسوء تصرف بني بويه في الإقطاعات ، وما نجم عن هذا من بوارها ، وضعف القوة الحربية في نفس الوقت ، إذ لم يكن لها من هم سرى الحصول على الإقطاعات ، من ذلك مثلاً طالب الجند زيادة أرزاقهم من معز الدولة البويهى عام ٥٣٢٠ هـ (٩٣٢ م) فأمر بضرب المكوس وإقطاع جميع القرى والضيايع لهم^(١) . لكنهم أهملوا استغلالها فخربت ، وانحط خراجها ، وأسوأ من هذا أنهم كانوا يتركونها بعد ذلك ، فيعوضهم السلطان البويهى بأحسن منها من حيث يختارون^(٢) ، والنتيجة الطبيعية هي زيادة مساحات الأراضي المهملة وتناقص إنتاجها ؛ وذلك بجانب السوء الذي كان يلحق أهالي الإقطاعات من ظلم وحيف ومصادرات ؛ اشتد الإضطراب وزاد الخلل على عهد بختيار بن معز الدولة ، حين اتفقت كلمة الأتباع من الترك وغلان القصر على ألا يعارض كل منهم صاحبه في « طلب الحظ لنفسه » مما أجبر السلطان على أن يضمن لهم جميع ما التمسوه^(٣) ؛ كما أن العلاء بن الحسين أحد وزراء صمصام الدولة يوم عاد إلى الوزارة عام ٥٣٨٢ هـ (٩٩٢ م) كان قلبه مفعماً بالغيط والحققد بسبب ما لحقه وأهله على يد السلطان ، « فأهلك دولته بأقطاع الإقطاعات وإيجاب الزيادات^(٤) ... » وهكذا ، كان تصرف بني بويه في الإقطاعات .

نخرج من هذا الاستقراء الموجز لأحداث الإقطاع الحربي في ذلك العهد؛ بثلاث حقائق كبرى : أولاها : أن سلاطين بني بويه توسعوا فعلاً في الإقطاعات الحربية أكثر من ذي قبل لكنهم لم يعمموه ، إلا أن الحصول عليها من جانب الأتباع العسكريين غدا المطمع الأساسي دون نظر إلى استيفاء ما يقابلها من التزامات ، وثانيها الحقائق أن أولئك السلاطين توسلوا بالمنح

(١) تجارب الأمم ج ٦ ص ٩٧

(٢) تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٤٣٥ .

(٣) تجارب الأمم ج ٦ ص ٢٣٥ - ٢٣٧

(٤) ذيل تجارب الأمم ص ٣٤٧

الاقطاعية لاسترضاء الأنصار خشية خروجهم وفتنهم كهدف أساسي ؛
 و خلاصة الحقيقة الأخيرة ، وهى نتيجة منطقية للحقيقتين السابقتين ، انتشار
 الفوضى وانحطاط عمارة الاقطاعات واختلال الميزان المالى بجانب انحطاط
 وفساد القوى الحربية نفسها .

لذلك بات لإصلاح الحال مالياً وحربياً الهدف الأول لسلطين السلاجقة
 الذين تولوا الحكم بعد البويهيين ، والواقع أن السلاجقة خبروا الإقطاع
 الحربى وهم فى خدمة بنى بويه^(١) كما خبروا نتائج سياستهم ونواحى النقض
 فى هذا الصدد ، فرأوا أن يعمموا هذا النظام بحيث يحل محل العطاء للجندهامة ؛
 وكان عهد السلطان ملكشاه السلجوقى (٤٦٥ - ٤٨٥ هـ = ١٠٧٢ - ١٠٩٢ م)
 ووزير نظام الملك ، مفرق الطرق فى تعميم هذا النظام فى دولة إسلامية
 عريضة تمتد من جنوب فارس إلى قلب آسيا الصغرى . يقول أحمد بن على
 المقرئى : « واعلم أنه كانت عادة الخلفاء من بنى أمية وبنى العباس والقاطمين
 من لدن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أن يجبى أموال الخراج
 ثم تفرق فى الأمراء أو العمال أو الأجناد ، وعلى قدر رتبهم وبحسب مقدارهم ،
 وكان يقال لذلك فى صدر الإسلام : العطاء ؛ وما زال الأمر على ذلك
 إلى أن كانت دولة العجم ، فغير هذا الرسم ، وفرت الأراضى لإقطاعات
 على الحند ، وأول من عرف أنه فرق الاقطاعات : الملك أبو على الحسن
 ابن على بن العباس « وهو نظام الملك » ، وزير البرشلان (ألب أرسلان) ابن
 داود بن ميكال بن سلجوق ؛ ثم وزر أبو على لابنه ملكشاه ... وذلك أن
 مملكته اتسعت فرأى أن يسلم إلى كل مقطع قرية أو أكثر أو أقل ، على قدر
 طاقته لأنه رأى أن فى تسليم الأراضى إلى المقطعين ، فيه عمارتها ، لاعتناء مقطعيها
 بأمرها ، بخلاف ما إذا شمل جميع أعمال المملكة ديوان واحد ، فإن الخرق
 يتسع ويدخل الخلل فى البلاد . فعل نظام الملك ذلك وعمرت البلاد وكثرت

الغلات ، واقتدى بفعله من جاء بعده من الملوك من أعوام بضع وثمانين (وأربعائة) إلى يومنا هذا^(١) (عصر المالك) .

هذا هو الحد الفاصل في الإقطاع الحربى في الإسلام ، بعد أن أضحي النظام المعمول به . وأهم ما استرعى نظر نظام الملك ، اختلال الحالة المالية والحربية ، ولكي يجعل من الإقطاع الحربى نظاماً يكفل ولاء الجنود وخضوعهم وإخلاصهم للعمل دون إتاحة الفرصة لمقطع « أن يكون قوة مناوئة في إقطاعه » ، كان لابد له من تشريع آخر يقي هذا النظام ليوثدى الغرض منه . وجاء هذا التشريع الوقائى في تدبير حازم قوى ، خلاصته بعثرة الإقطاع الواحد في أماكن متباعدة حتى لا يقوى المقطع بتركيز إقطاعه في مكان واحد من تكوين عصبية قوية تهدد كيان الدولة . يقول مؤرخ السلجوقية : « وربما قرر لواحد من الجند ألف دينار في السنة ، فوجه نصفه على بلد من الروم ، ونصفه على وجه في أقصى خراسان ، وصاحب القرار راض »^(٢) .

ويتضح من هذا أن الأهداف التى قصد إليها نظام الملك من تعميم الإقطاع الحربى في الدولة السلجوقية ، تلخص في ثلاثة : ١ - توفير المال اللازم بتعمير البلاد بخراجه على يد البويهيين . ٢ - توفير القوى الحربية المنظمة . ٣ - إيجاد شيء من اللامركزية لضبط أمور الدولة المترامية الأطراف مع التمكين للأسرة الحاكمة .

وتشبه هذه الظاهرة ما حدث في أوروبا المعاصرة يومئذ ، إذ أن الفترة التى عمم فيها هذا النظام في الإسلام ، تقابل عصر الفتح النورمانى لانجلترا عام ١٠٦٦ م ، حيث نظم وليام الفاتح الإقطاع الحربى بها ، ولم يدخله ، نظراً لوجود شبه كبير بين نظم المجتمع الانجلوسكسونى ، والنظم الإقطاعية الفرنسية في القرن الحادى عشر الميلادى .

(١) خطط ج ١ ص ١٥٣ - ١٥٤

(٢) الأصفهاني (الفتح بن على) : دولة آل سلجوق ص ٥٥ - ٥٦

وقد وفى وليام الفاتح نظامه على النجو الذى وفى به نظام الملك تشريعه لنفس الأهداف ، فبعثر إقطاعات أتباعه ، وأخذ عليهم من العهود والمواثيق ما جعل الإقطاع الإنجليزى يختلف عن نظائره فى بقية أوروبا ويقترب فى كثير من التفاصيل من الإقطاع الحربى الإسلامى مع أن الإقطاع الإنجليزى منقول من نورمانديا الفرنسية^(١) .

على أن الإقطاع الحربى الإسلامى ، لم يصبح عاماً بجميع الدول الإسلامية فى القرن الحادى عشر الميلادى ، فلم تعممه الدولة الفاطمية فى بلادها مع ما هو معروف عنها من كثرة الإقطاعات لجنودها وأمرائها^(٢) ، كما اختلفت طرق الإنفاق على الجنود بالأندلس ، فجرت أولاً على إقطاع الأرض ، ثم تغيرت إلى العطاء والرواتب ثم عادت إلى الإقطاع وهكذا بحسب ما كان يرى ولى الأمر وجاء هذا التطور الأخير على أثر فتح المثلثين لبلاد الأندلس تحت قيادة زعيمهم يوسف بن تاشفين المتوفى سنة ٤٤٨ هـ (١٠٥٦ م)^(٣) وفى مراکش على عهد بنى مريرة المعاصرين للأيوبيين والمماليك ، عرف الإقطاع الحربى كذلك^(٤) .

أما الدول التى قامت فى أحضان السلاجقة وعلى أنقاضهم وهى الدولة الزنكية ثم الأيوبية فالمملوكية ، فانتقل النظام الإقطاعى الحربى إليها كاملاً ، وكان أبو المحاسن دقيقاً فى تعبيره عن هذا المعنى بقوله : « وأنشأ بنو سلجوق بنى أرتق وآق سنقر جد بنى زنكى ، ثم أنشأ بنو زنكى ، أغنى الملك العادل نور الدين محمود الشهيد ، بنى أيوب سلاطين مصر وغيرها ، ثم أنشأ

(١) Dutailis ; pp. 37-51, 61; Steuton; pp. 7-10; Stubbs ; pp. pp.

109-110

(٢) خطط ج ١ ص ١٣٨ ، ج ٢ ص ٣٤٠ ، كرد على : الإسلام والحضارة العربية

ج ٢ ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٣) المعجب ص ٣٣ - ٤٠ وما بعدها Dozy : Hist. des Mus. p. 322 et spues

(٤) كرد على : الإسلام والحضارة العربية ج ٢ ص ٢٧٣

بنو أيوب الميماليك وجولة الترك ... فانظر إلى أمر الدنيا وكيف كل طائفة نعمة طائفة ونشوئها إلى يومنا هذا^(١) .

ومما دعم هذا النظام وقواه ، بقاء السلاجقة في حالة حرب طويلة أيامهم ضد البيزنطيين ومنافسيهم ثم بروز الخطر الصليبي أواخر القرن الحادى عشر الميلادى ، وظهور الخطر المغولى وامتداده منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادى .

ولأول مرة في تاريخ مصر توزع أراضيها إقطاعات بين السلطان وجنوده ، منذ العهد الأيوبي ، يقول المقرئى ، : « وأما منذ كانت أيام صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا ، فإن أراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده ...^(٢) »

والأمثلة على التوزيع الإقطاعى الحربى كثيرة . منها إقطاع السلطان ملكشاه السلجوقى منطقة الرها للأمير بوزان التركمانى ، وبلغت عيرة إقطاع الأمير أحمد يلل الكردي في المراغة بأذربيجان ٤٠٠,٠٠٠ دينار في السنة^(٣) . ومن كبار أمراء الإقطاع وأعيان دولة ملكشاه : آق سنقر الملقب بقسيم الدولة ، وهو أبو عماد الدين زنكى ، فقد شمل إقطاعه قلعة حلب وأعمالها وحماة ومنبج واللاذقية ولواحقها^(٤) كما أن ابنه زنكى كان أقوى الإقطاعيين في عصره ، إذ شملت دولته الإقطاعية ما بين حلب والموصل^(٥) وصار هو يقطع أتباعه ولا سيما وأن الجهاد ضد الصليبيين كان على أشده في تلك الفترة ، فاحتاج

(١) النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٢٧٩

(٢) خطط ج ١ ص ١٣٩ - ١٤٠

(٣) الرضتين ص ٢٥ - ٢٦ ، النجوم الزاهرة ج ٣ ص ٨٤ وهامشة ج ٣ ص ٥

١٢٤ - ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ٢٠٨

(٤) الروضتين ص ٢٧ النجوم الزاهرة ج ٥ ص ١٢٥ ، ١٤١ ، وغيرها .

(٥) الروضتين ص ٢٦ - ٢٩

إلى تدبير القوة الحربية اللازمة ، واستعان بكل قوة تخدم أهدافه ، فلما وفد عليه نجم الدين أيوب وأسد الدين شيركوه ١١٣٨ م أقطعهما ، فأخذ نجم الدين شهرزور وهي السلمانية الحالية (شمال العراق) وأخذ أسد الدين بالموزر^(١) . وهكذا سار خلفاء زنكي . فأقطع نور الدين رجال جيشه ومن بعده الأيوبيون الذين وزعوا مصر كلها بين السلطان وجنوده .

إبراهيم على طرغامة

(١) شفاء القلوب ورقة ٤ ، ابن شداد ص ٢٦٠ ، النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٢٧٧ وغيرها ، الروضتين ص ٩٥ - ٩٦ وغيرها .